إيران تحصل على ٦ مليارات دولار في صفقة تبادل سجناء مع أمريكا

الدوحة - (وكالات الأنباء): غادر سجناء أمريكيون سابقون إيران في طائرة قطرية باتجاه الدوحة، فيما وصل محتجزان إيرانيان سابقان في الولايات المتحدة إلى العاصمة القطرية، في إطار عملية تبادل سجناء بين واشنطن وطهران شملت تحويل أرصدة مجمّدة إلى الجمهورية الإسلامية.

وقد وصل خمسة معتقلين أمريكيين سابقين في إيران إلى الدوحة مساء الاثنين آتين من طهران بموجب اتفاق تبادل سجناء مع الولايات المتحدة تم التوصل إليه بوساطة قطرية. وبعد تحويل أموال إيرانية مجمدة من كوريا الجنوبية مقدارها ستة مليارات دولار، هبطت الطائرة القطرية على مدرج مطار الدوحة الدولي قرابة الساعة ١٤،٤٠ بعد الظهر بتوقيت جرينتش.

ونص الاتفاق الذي أعلن عنه في العاشر من أغسطس الماضي على أن تطلق إيران سراح خمسة أمريكيين، فيما تفرج الولايات المتحدة عن خمسة سجناء إيرانيين، بوساطة من قطر.

وقال مصدر مطّلع على الملف في الدوحة لوكالة فرانس برس طالبا عدم الكشف عن هويته إنّ «طائرة قطرية أقلعت وعلى متنها السجناء الخمسة واثنان من أقربائهم برفقة السفير القطري» لدى طهران، متجهة نحو العاصمة القطرية.

وفي واشنطن، أكّد مسؤول أميركي أن الأميركيين المفرج عنهم في إيران غادروا طهران بالفعل. في المقابل، وصل إيرانيان افرجت عنهما الولايات المتحدة إلى الدوحة، حسبما ذكرت وكالة تسنيم الإيرانية. وقالت إن «معتقلين إيرانيين هما مهرداد معين أنصاري ورضا سرهنك بور، تم إطلاق سراحهما في عملية تبادل السجناء الإيرانيين والأميركيين ويعتزمان التوجه إلى إيران، وصلا إلى الدوحة»، مشيرة إلى إطلاق سراح السجناء الثلاثة الآخرين أيضا غير أنهم لا يريدون الذهاب إلى إيران. وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني قال في مؤتمر صحافي أسبوعي أن من بين مواطني طهران الخمسة «سيعود اثنان الى إيران، وآخر سيذهب الى بلد آخر بسبب وجود عائلته فيه، وسيبقى اثنان» في الولايات المتحدة.

وأفاد مسؤول أميركي بأن الرئيس جو بايدن منح العفو للإيرانيين الخمسة الذين كانوا مسجونين أو ينتظرون المحاكمة بتهم جرائم «غير عنيفة». وقال مسؤول أمريكي كبير «واشنطن فرضت عقوبات على وزارة الاستخبارات الايرانية والرئيس السابق احمدي نجاد».

وقبل بدء عمليات التبادل، قال محافظ البنك المركزي الإيراني محمد رضا فرزين إنّ طهران تلقّت «رسالة رسمية من السلطات القطرية تشير إلى تفعيل حسابات ستة بنوك إيرانية»، مضيفا «تم اليوم إيداع ما يعادل ٥،٥٧٣،٤٩٢،٠٠٠ يورو في حسابات المصارف الإيرانية لدى مصرفين قطريين».

والأصول المفرج عنها من حسابات في سويسرا أموال مستحقة لإيران بموجب بيع نفط الى كوريا الجنوبية. لكنّ سيول جمّدتها مذ انسحبت الولايات المتحدة أحاديا عام ٢٠١٨ من الاتفاق بشأن برنامج طهران النووي وأعادت فرض عقوبات على الجمهورية الإيرانية. وأشار فرزين إلى أن هناك «دعوى من إيران ضد كوريا الجنوبية لعدم إتاحة الوصول إلى هذه الأموال وانخفاض قيمتها، من أجل الحصول على تعويضات».

في الدوحة، قالت مصادر مطّلعة على عملية التبادل إنّ المواطنين الأميركيين سيخضعون لفحص طبي في العاصمة القطرية قبل مغادرتهم قطر. ومن المقرّر أن يسافر أربعة من المفرج عنهم إلى واشنطن، بينما سيتوجه الخامس إلى دولة خليجية أخرى. ويتزامن تطبيق الاتفاق مع الزيارة المرتقبة للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي الى نيويورك للمشاركة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن المفرج عنهم رجل الأعمال سياماك نمازي الذي يمضي منذ العام ٢٠١٦ عقوبة بالسجن عشر سنوات لإدانته بتهمة «التجسس» لحساب الولايات المتحدة. وتشمل أيضًا قائمة المفرج عنهم رجل الأعمال عماد شرقي المدان بالسجن عشرة أعوام لإدانته بتهمة بالتجسس، ومراد طهباز الذي يحمل أيضا الجنسية البريطانية وحكم عليه بالسجن ١٠ أعوام أيضا بتهمة «التآمر مع الولايات المتحدة». وهؤلاء الثلاثة يحملون الجنسية المزدوجة. الى ذلك، فضّل الاثنان الآخران عدم كشف هويتهما.

○ السجناء الأمريكيون الذين أفرجت عنهم إيران لدى وصولهم إلى الدوحة. (أ ف ب)

البحث عن الجثث متواصل في درنة والأمم المتحدة تخشى انتشار الأمراض

درنة (ليبيا) (وكالات الأنباء): أعلنت الأمم المتحدة أمس الإثنين أن وكالاتها تعمل على تفادي انتشار الأمراض في مدينة درنة الليبية المنكوبة جراء فيضانات خلّفت آلاف القتلى وحيث يبحث المسعفون عن آلاف المفقودين الذين يُعتقد أنهم قضوا في الكارثة.

في المدينة التي يبلغ عدد سكانها ١٠٠ ألف نسمة والمطلة على البحر الأبيض المتوسط في شرق البلاد، تسبّبت الفيضانات الناجمة عن انهيار سدين تحت ضغط الأمطار الغزيرة التي حملتها العاصفة دانيال في ١٠ سبتمبر، في وفاة ما يقرب من ٣٣٠٠ شخص وفقا لآخر حصيلة رسمية مؤقتة وخلفت مشهدًا يذكّر بساحة حرب طاحنة.

وتوقّعت وكالات تابعة للأمم المتحدة ومسؤولون ليبيون ارتفاع حصيلة القتلى. وقال الهلال الأحمر الليبي إنه أنشأ منصة لتسجيل المفقودين، داعيا السكان إلى تقديم معلومات عمن فُقد أثرهم.

وقالت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إن «فرقا من تسع وكالات تابعة للأمم المتحدة انتشرت خلال الأيام القليلة الماضية على الأرض (في درنة ومدن أخرى) لتقديم المساعدات والدعم للمتضررين». وأضافت أن المسؤولين الليبيين ووكالات الإغاثة ومنظمة الصحة العالمية «يساورهم القلق بشأن خطر تفشي الأمراض، خصوصا بسبب المياه الملوثة وغياب مستلزمات النظافة الصحية».

وقالت البعثة في بيان «يواصل الفريق العمل لمنع انتشار الأمراض، والتسبّب بأزمة ثانية مدمّرة في المنطقة».

في ميناء درنة، كان فريقا الإغاثة الليبي والإماراتي ينسّقان جهودهما من أجل انتشال جثث من البحر، وفق صحفية من وكالة فرانس برس في المكان. وقال قائد الفريق الإماراتي «يُمنع منعًا باتًا مسك أي جثة أو فتح السيارات المغمورة تحت المياه» والتي توجد فيها جثث على ما يبدو.

وأوضح أن المهمة حاليا تكمن في الغطس والبحث عن أي أجسام بشرية أو غير بشرية تحت المياه وربطها بحبال من بعيد للتمكن من سحبها دون لمسها. في الوقت نفسه، تعمل فرق غطس تركية وروسية على محاولة العثور على جثث في أماكن مختلفة من الميناء حيث صبّت السيول الجارفة مع كل ما حملته في طريقها.

وبعد انهيار السدين ليل الأحد الاثنين ١١سبتمبر، جرفت المياه التي ارتفعت أمتارًا عدة، أجزاء من المدينة الساحلية في ما وصفه البعض بأنه «تسونامي». ويتم يوميًا انتشال عشرات الجثث المطمورة تحت أنقاض الأحياء المدمرة أو التي جرفها البحر ودفنها في مشهد مروع.

ويمثّل تنظيم الإغاثة تحديًا بسبب الفوضى السياسية السائدة منذ ٢٠١١، إذ تدير ليبيا حكومتان، واحدة في طرابلس والأخرى في الشرق.

ويبدو في مواجهة هول الكارثة أن المعسكرين المتنافسين قد وضعا خلافاتهما جانبًا. وتم إرسال فرق مساعدات وكميات إغاثية كبيرة من طرابلس إلى المناطق المنكوبة.

كما أعلنت حكومة طرابلس الاثنين مباشرة العمل لبناء «جسر مؤقت» فوق الوادي الذي يعبر درنة، بعد أن انقطعت الطرق بين ضفتي المدينة منذ أن جرفت الأمواج الجسور التي كانت تربطهما.

○ متطوعون يشاركون في عمليات البحث وسط الأنقاض في درنة. (أ ف ب)

القبض على مسؤول حكومي عراقي بارز بعد الكشف عن تضخم ثروته

(صحيفة العرب): أكدت هيئة النزاهة العراقية أمس القبض على مدير عام شركة مصافي الوسط بتهمة تضخم وغسل الأموال، موضحة ان مقدار التضخم في أموال المتهم ناهز ٨ مليارات دينار في خضم جهود تقوم بها حكومة محمد شياع السوداني لمكافحة ظاهرة الفساد المستشرية في العراق وفق تعهدات سابقة كان أبرزها كشف ملف سرقة القرن.

وقالت الهيئة إن العملية تمّت وفق مُذكّرة قضائيّة وان الفريق الساند لها «تمكّن من تنفيذ أمر القبض الصادر عن قاضي تحقيق محكمة جنايات مُكافحة الفساد المركزيّة بحقّ المُدير العام لشركة مصافي الوسط في وزارة النفط؛ بتهمة غسل الأموال والكسب غير المشروع البالغ قيمته (٧،٨٤١،٦٠٥،٠٠٠) سبعة مليارات وثمانمائة وواحداً وأربعين مليون دينار».

كما أكدت أن العمليّة أسفرت أيضاً عن ضبط عقود مشاركة بفندق ومعمل بحوزته.

وشددت على «انّ القضيّة التي حقّقت فيها وأحالتها إلى القضاء تتعلّق بالتهم المُوجّهة للمُدير العام لشركة مصافي الوسط، منها ما أشره التقرير الفنيُّ لدائرة الوقاية الناتج عن مقاطعة المعلومات المدرجة في استمارة كشف الذمة الماليّة للمكلف مع نتائج التقصّي عن الأموال».

وقالت ان «التقرير تضمن وجود مُؤشّر تضخُم في أمواله وتقديم معلومات كاذبة، وعدم التصريح عن العقارات التي يملكها خارج العراق»، مشيرة إلى «أنّ مكتب مُكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب -بعد مفاتحته من قبل الهيئة- أكّد امتلاك المُتّهم ستة عقارات في سلطنة عمان».

وأفادت بـ«انّ قيمة الكسب غير المشروع ناتجة عن امتلاك المُتّهم ستة عقارات في أحد المُجمّعات السكنيّة في سلطنة عمان، وعقاراً في منطقة مُتميّزة وسط العاصمة بغداد باسم زوجته، فضلاً عن مبلغ في الحيازة وآخر عبارة عن نقد مُودع في المصارف، وبعض المُخشلات الذهبيّة، وعقود مشاركة بفندق وشركات».

ومثل ملف سرقة القرن المتعلقة بنهب أموال الأمانات الضريبية المودعة في مصرف الرافدين الحكومي والمقدرة بنحو ٢،٥ مليار دولار أبرز مثال على حجم الفساد في العراق حيث أصدر مجلس القضاء الأعلى العراقي الشهر الماضي أوامر قبض بحق وزير المالية السابق عبدالأمير علاوي و٣ مقربين من الكاظمي. وشملت مذكرات القبض إلى جانب علاوي رائد جوحي مدير مكتب الكاظمي الذي تولى رئاسة جهاز المخابرات في الأسابيع الأخيرة للحكومة السابقة ومشرع عباس (صديق الكاظمي المقرب) المستشار السياسي الخاص لرئيس مجلس الوزراء السابق بالإضافة إلى أحمد نجاد سكرتير الكاظمي الشخصي.

كما قررت السلطات العراقية حجز أموال وزير النفط السابق إحسان عبدالجبار في قضية فساد «تتعلق باستغلال منصبه وتلقي رشى من عدد من المستثمرين الذين يرتبطون بعقود مع وزارة النفط».

وفي الشهر الماضي كشفت هيئة النزاهة عن تفكيك شبكة تتكون من مسؤولين في خمس وزارات، من بينها وزارات سيادة تعمل على تزوير العقود من خلال نسبها الى جهات عليا وسامية في الدولة العراقية، مشيرة إلى أنه تم القبض على رئيس الشبكة.

○ العراق.. وفساد مستشر.

روسيا تنتقد أوكرانيا في أول مواجهة قضائية بينهما أمام محكمة العدل الدولية

لاهاي - (وكالات الأنباء): انتقدت روسيا الحكومة الأوكرانية أمس الاثنين أمام محكمة العدل الدولية حيث يتواجه البلدان بعد شكوى رفعتها أوكرانيا تتهم فيها روسيا بالاستناد إلى ادّعاءات كاذبة بوقوع إبادة جماعية في الشرق الأوكراني، لتبرير غزو أراضيها في ٢٠٢٢.

وانتقد أحد ممثلي موسكو، جينادي كوزمين، كييف لكونها "بعيدة عن الحقيقة" بادعائها أن روسيا استندت إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لتبرير هجومها على جارتها في فبراير ٢٠٢٢. وبرر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين غزو أوكرانيا المجاورة في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ باتهامات غير مسندة بوقوع إبادة جماعية ضد السكان الناطقين بالروسية في شرق البلاد.

بعد يومين، في ٢٦ فبراير ٢٠٢٢، رفعت كييف شكوى أمام المحكمة، نفت فيها «بشكل قاطع» هذه الاتهامات. واعتبرت أن تبرير روسيا لغزوها بالسعي لوقف ما وصفته موسكو بأنه إبادة جماعية ينتهك «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها» التي أقرّتها الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨. وقال كوزمين، وهو أول دبلوماسي روسي يخاطب المحكمة في هذه القضية، إن مجرد «تصريحات» حول الإبادة الجماعية لا يمكن قبولها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الإبادة الجماعية، واصفًا الحكومة الأوكرانية بأنها «معادية للروس ونازية جديدة».

وأضاف كوزمين أمام القضاة، فيما لا تفصله سوى أمتار قليلة عن كبار المسؤولين الأوكرانيين: «أما بالنسبة للمخاوف التي تم التعبير عنها فيما يتعلق بالتهديد بالإبادة الجماعية، كما أشرت، فلا يمكن أن تكون مفاجئة نظرا للسياسات التي ينتهجها نظام كييف، والمترسخة بقوة في التاريخ والمناهج والممارسات النازية».

وخلص كوزمين إلى أن الموقف القانوني لأوكرانيا «لا يمكن الدفاع عنه» و«يتعارض مع السوابق القضائية الراسخة» للمحكمة.

وتتعلق القضية التي تنظر فيها محكمة العدل الدولية بنزاع حول صلاحية أعلى محكمة تابعة للأمم المتحدة لإصدار قرار يأمر الجيش الروسي بتعليق عملياته في أوكرانيا.

في مارس ٢٠٢٢، أمرت محكمة العدل الدولية روسيا بـ«تعليق» عملياتها العسكرية في أوكرانيا على الفور. وقد أصدر القضاة هذا الحكم الطارئ المسمى «اجراءات تحفظية» بانتظار قرار نهائي في القضية. وترى روسيا أن محكمة العدل الدولية ليست الجهة المختصة لأن طلب أوكرانيا يقع خارج نطاق اتفاقية الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨. وستقدم موسكو دفوعها الاعتراضية الاثنين، على أن تقدّم أوكرانيا دفوعها المضادة الثلاثاء. وهذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها ممثل روسي المحكمة في هذه القضية. وكانت روسيا قد رفضت في بادئ الأمر حضور جلسات المحكمة للنظر في القضية، مشيرة إلى أنها لم تُمنح الوقت الكافي لإعداد مرافعاتها.

سيُفسح المجال أمام أكثر من ٣٠ دولة غربية كلّها حليفة لأوكرانيا للإدلاء بدفوع في القضية. وتستمر الجلسات حتى ٢٧ سبتمبر. تتمحور دفوع الحلفاء بشكل أساسي حول اختصاص محكمة العدل الدولية للنظر في القضية. وقد يستغرق إصدار المحكمة قرارها بهذا الشأن أشهرا.

الرئيسان المصري والإماراتي يبحثان علاقات البلدين وتطورات المنطقة

أبوظبي - (وكالات الانباء): بحث الرئيس الإماراتي سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي العلاقات الثنائية ومختلف جوانب التعاون والعمل المشترك بين البلدين. وتطرق اللقاء الذي جرى في قصر الشاطئ بأبوظبي إلى سبل تنمية العمل المشترك في جميع المجالات بين البلدين، بما يخدم مصالحهما المشتركة ويحقق تطلعات شعبيهما إلى التنمية والازدهار المستدام.

وقالت وكالة الأنباء الإماراتية «وام» إن سمو الشيخ محمد بن زايد «رحب بأخيه الرئيس عبدالفتاح السيسي الذي هنأ سموه بالإنجاز الذي حققته دولة الإمارات في مجال الفضاء من خلال إنجازها أطول مهمة عربية فضائية في تاريخ العرب، معربا عن تمنياته للإمارات مزيدا من التقدم في مختلف المجالات».

واستعرض الشيخ محمد بن زايد والرئيس السيسي وفق «وام» «مسارات التعاون وخاصة في المجالات الحيوية التنموية والاقتصادية والاستثمارية والفرص الواعدة لتوسيع آفاقها بما يحقق المصالح المتبادلة للبلدين وشعبيهما الشقيقين». كما بحث الجانبان عددا من القضايا والملفات محل الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية وتبادلا وجهات النظر بشأنها، مؤكدين في هذا السياق أهمية العمل على إيجاد حلول سلمية للأزمات في المنطقة من خلال الحوار والطرق الدبلوماسية بما يعزز أسس السلام والاستقرار الإقليميين. وأكد الشيخ محمد بن زايد والرئيس المصري حرصهما على مواصلة التشاور الأخوي بين البلدين وأهمية تعزيز العمل العربي المشترك.

وزارة المالية الكويتية: أحد أنظمتنا تعرض لمحاولة اختراق

دبي - (رويترز): قالت وزارة المالية الكويتية أمس إن أحد أنظمتها تعرض لمحاولة اختراق في الساعات الأولى من الصباح لكن الوزارة واصلت العمل بشكل طبيعي.

وذكرت الوزارة في بيان أنه تم تفعيل أنظمة وإجراءات الحماية و«جار تقييم مستوى محاولة الاختراق».

وأضافت الوزارة أن إجراءات تحويلات الرواتب لن تتأثر بالاختراق.

الرياض تؤكد حرصها على التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية

نيويورك - (د ب أ): أكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله حرص بلاده على بذل كافة الجهود للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس» أن «وزير الخارجية السعودي التقى، ليل الأحد/ الاثنين، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا جير بيدرسون، بمقر وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وذلك على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها الـ ٧٨». وجرى خلال اللقاء بحث مستجدات الحل السياسي للأزمة السورية، وجهود المملكة والأمم المتحدة في هذا الشأن، ومنها مخرجات القمة العربية في جدة.

وأكد وزير الخارجية السعودي خلال اللقاء حرص المملكة على بذل كافة الجهود للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية يحافظ على وحدة سوريا وأمنها واستقرارها وانتمائها العربي.